الأمم المتحدة

S/2001/114

مجلس الأمن

Distr.: General
7 February 2001
Arabic
Original: English

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة مؤرخة ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة إليكم من سعادة السيد أنتي يلافيتش العضو الكرواتي في مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك (انظر المرفق). والرجاء تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد شاكر بيه
السفير والممثل الدائم

070201 070201 01-24163 (A)
0124163

مرفق بالرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ الموجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة

تود القيادة المنتخبة ديمقراطيا للطائفة الكرواتية التأسيسية في البوسنة والهرسك أن تشير إلى القرار الذي أصدرته بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى البوسنة والهرسك مؤخرا والذي غيّر من قواعد وإجراءات الانتخابات فيما يتعلق بالانتخابات الوطنية التي جرت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

إن هذا القرار يشكل سابقة قانونية ودستورية وهو انتهاك صريح لأحكام الاتفاق الإطاري العام للبوسنة والهرسك كما أنه إساءة واضحة للمساواة التي يتمتع بها أحد الشعوب التأسيسية في البوسنة والهرسك. وفضلا عن ذلك فربما يصبح القرار مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار في البلاد لأنه يحاول وبطريقة غير مشروعة وبإجراء خاص تغيير النظام الداخلي للبوسنة والهرسك وبالتالي مجمل مفهوم تقاسم السلطة الذي وضعه الاتفاق الإطاري العام للبوسنة والهرسك.

لقد ظللنا نلفت اهتمام المجتمع الدولي منذ عامين إلى أن الطائفة الكرواتية في البوسنة والهرسك بدأت تهجر اتفاق دايتون/باريس بأعداد كبيرة. وقدرت وكالة الإعلام الأمريكية حجم هذا الانخفاض في الدعم بأنه تقلص من مستوى الثلثين إلى الثلث. ويعتبر هذا أمرا خطيرا نظرا لأن مستوى الدعم في أوساط الطائفتين التأسيسيتين الأخريين ظل عاليا وقد ارتفع على نحو ملحوظ طبقا للمصدر ذاته.

إن هذه الإحصاءات القائمة تتأكد أيضا على أرض الواقع، فمنذ توقيع الاتفاق الإطاري العام ترك الكروات البوسنة والهرسك بأعداد كبيرة أما عودتهم في شكل لاجئين أو مشردين فكانت بأعداد صغيرة. ويثير ذلك القلق بصفة خاصة في وقت أعربت فيه قيادتها عن استعدادها للمساعدة في هذا المجال وأعادت أكبر أعداد من الأقليات إلى المناطق ذات الأغلبية الكرواتية. فقد أعاد الكروات نسبة ٣٨ في المائة من الأقليات وأعاد البوشناق نسبة ١٠ في المائة ولم يعد الصرب سوى نسبة ٤ في المائة.

لقد سعت هذه القيادة إلى إشراك المجتمع الدولي في حوار لإيجاد السبل من أجل وقف هذا الاتجاه السلبي وعكسه ومن أجل إدماج الطائفة الكرواتية في البوسنة والهرسك كطائفة تتساوى مع الطائفتين الأخريين وهو حق مكفول في دستورنا المشترك، وقد تم اتخاذ العديد من الخطوات بما في ذلك رسالتان وجهتا إلى سلفكم بتاريخ ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (S/2000/170) مؤرخة في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٠، و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (S/2000/248)

مؤرخة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٠. ولكن ومما يؤسف له أن نداءاتنا لم تجد آذانا صاغية. كما أن السلطات العليا في البوسنة والهرسك لا تزال تواصل ترجمة وتنفيذ الاتفاق الإطاري العام غير المتوازن وهي مستمرة في إلحاق الضرر بالطائفة التأسيسية التي انتخبت هذه القيادة من أجل تمثيلها.

إن القرار المذكور الذي اتخذته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن طريقة انتخاب الممثلين الكروات في مجلس شعوب اتحاد البوسنة والهرسك يحرم الأمة الكرواتية من حقها في انتخاب ممثليها في هذه المؤسسة من أجل حماية مصالحها القومية الحيوية ويشكل ذلك سابقة من نوعها لعدم وجود آلية في العالم ولا سيما بما في ذلك مبدأ ''ناقوس الإنذار'' من المملكة البلجيكية يتيح لممثلي أمة واحدة أن يؤثروا في انتخاب ممثلي أمة أخرى في كيانات تعنى بحماية المصالح القومية الحيوية. وما لم يتحقق توحيد القواعد والأنظمة المؤقتة لقانون الانتخاب في البوسنة والهرسك وما لم تتجه إلى توحيد حقوق الأمم في العملية الانتخابية، فإن الكروات سوف يتحولون في وقت قريب من أمة تأسيسية إلى أقلية قومية.

لقد ذكر ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدى البوسنة والهرسك السفير روبرت بيري أن القرار ''غير دستوري'' ولكنه ديمقراطي. إن هذا التناقض البديهي يعزز مشروعية حالتنا ومطالبنا. إنه يشير بوضوح إلى المشكلة التي انطوى عليها الاتفاق الإطاري العام نفسه والحاجة إلى إعادة صياغته باتجاه تحقيق المساواة وتوحيد الحقوق والمؤسسات السياسية للطوائف الثلاث.

إن واقعة إعلان المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك عدم اختصاصها بتقييم المركز الدستوري لقرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلق بطريقة انتخاب الممثلين في مجلس الشعوب تصب في مصلحة محاولاتنا التي لها ما يبررها من الإشارة إلى عدم الاتساق في تطبيق اتفاق دايتون للسلام واتجاهه الخاطئ، وهذا دليل آخر على الاتجاه نحو التغيير الكامل للمفهوم السياسي المتفق عليه في دايتون، إن التدخل التخريبي من جانب بعض الأطراف من المجتمع الدولي في الأحداث السياسية اليومية وإقامة تحالفات لاحقة للانتخابات هو جزء لا يتجزأ من المفهوم السياسي الذي يمثل انتكاسة لاتفاق دايتون الأساسي وهو تساوي الأمم التأسيسية الثلاث في الحياة السياسية وفي المؤسسات في البوسنة والهرسك. لقد أُهمل تماما المبدأ الإثني في عملية تشكيل الحكومة باسم المبدأ الديمقراطي والحقوق الفردية الواردة في اتفاق دايتون. أما في حالتنا الملموسة فقد أهملت الإرادة السياسية لكامل الكيان القومي الكرواتي في البوسنة والهرسك وهو ما يمثل في الوقت ذاته خرقا لدستور البوسنة والهرسك.

إن هذه الرسالة هي احتجاج مشروع ولا ينبغي بأي حال من الأحوال اعتبارها إساءة للسلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للبوسنة والهرسك أو للسيادة المشتركة لأي من الطائفتين التأسيسيتين الأخريين أو للنوايا النبيلة الأصلية للمجتمع الدولي. وهي تقدم مع ذلك مع أمل صادق في أن تستحث أولى الجهود لترجمة وتنفيذ الاتفاق الإطاري العام بطريقة تحمي وتعزز الطابع التأسيسي للطائفة الكرواتية ليس لمصلحة تلك الطائفة فحسب ولكن أيضا لمصلحة البوسنة والهرسك وجيرانها وأصدقائها.

ونود أن نشير مرة أخرى، إلى حقيقة أن الوسيلة الوحيدة لتعديل اتفاق دايتون هي الطريقة ذاتها التي وضع بها أي بإرادة الأمم التأسيسية الثلاث أو من خلال مؤتمر دولي جديد، ولهذا السبب نرى ضرورة أن يجري مجلس الأمن مناقشة لإمكانية الإذن بعقد مؤتمر لاستعراض تنفيذ اتفاقات دايتون للسلام وإدخال التنقيحات اللازمة عليها. ولهذا الغرض نطلب عقد جلسة لمجلس الأمن في أسرع وقت ممكن.

(توقيع) أنتي يلافيتش
العضو الكرواتي في مجلس رئاسة
البوسنة والهرسك